الأمـم المتحدة



Distr.: General
7 February 2002
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٧١ لمجلس الأمن المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في بوروندي''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعرب مجلس الأمن عن تقديره للأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، وبخاصة فخامة الرئيس الانتقالي السيد بويويا، للجهود التي بذلتها للدفع بعملية السلام إلى الأمام. ويعرب المجلس عن دعمه الكامل للحكومة الانتقالية التي أنشئت على أساس الاتفاق والتي مثلها السيد بيير بويويا، في اجتماعات المجلس التي عقدت في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٢. ويؤكد المجلس مجددا امتنانه للرئيس السابق منديلا لما بذله من جهود تيسيرية. كما يعرب عن دعمه للجهود الجارية التي يبذلها الرئيس بونغو، ونائب الرئيس زوما، وكذلك الدول في المنطقة وجنوب أفريقيا، لتيسير تنفيذ اتفاق أروشا.

''ويؤكد مجلس الأمن مجددا أنه لا يوجد على الإطلاق ما يبرر استمرار أعمال القتال ضد الحكومة الانتقالية الشرعية التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل، وأن ذلك أمر غير مقبول ويهدد تنفيذ عملية السلام. ويدعو المجلس مرة أخرى الجماعات المتمردة إلى إلقاء أسلحتها فورا في سبيل مصلحة جميع البورونديين، وهو يشير إلى أن وضع حد للصراع لن يتحقق إلا من خلال حل متفاوض عليه. وفي هذا الصدد، يثني المجلس على التزام الحكومة الانتقالية بالدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار، وينوه بالجهود التي بذلها فريق التيسير لهذا الغرض وبالجهود التي بذلتها الدول في المنطقة، وبخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة، بالتنسيق مع ذلك الفريق. ويؤكد المجلس أنه يتعين الآن على الجماعات المتمردة أن تبذل جهودا من جانبها. ويدعوها إلى أن تقوم فورا بتحويل الإشارات المشجعة التي

صدرت عنها مؤخرا إلى أعمال. ويؤكد كذلك على أنه فيما تسير العملية الانتقالية إلى الأمام وفقا للإطار الزمني المحدد لها، فإن عنصر الوقت أصبح حاسما بالنسبة للمتمردين ليلتحقوا أخيرا بعملية السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي قطعتها حكومتا بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتطبيع العلاقات بينهما. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس كذلك بالبيان المشترك الذي صدر عنهما في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/36). ويدعوهما إلى القيام في أقرب وقت ممكن بتنفيذ العناصر المتفق عليها في هذا البيان، وبخاصة كفالة ألا تستخدم أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لشن هجمات مسلحة على بوروندي، والشروع في السحب الفعلي للقوات البوروندية من الإقليم الكونغولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الإعمار الوطني والانتعاش الاقتصادي يشكلان التحديين الرئيسيين اللذين يتعين على عملية السلام البوروندية مواجهتهما لكي يكتب لها الثبات. ويشدد المجلس على الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد، ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بتعهداتها المالية التي قطعتها خلال انعقاد اجتماعي المائدة المستديرة للأطراف المانحة في باريس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وفي جنيف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ويدعو كذلك منظومة الأمم المتحدة ككل إلى دعم الحكومة الانتقالية في سعيها إلى إعمار البلد“.